القتال غير الحاسم بين الثوار في سوريا يصب في مصلحة النظام

جيفري وايت

يمثل القتال الشرس الذي اندلع في مطلع هذا الشهر، بين متشددين جهاديين وتحالف فضفاض من فصائل الثوار الأكثر اعتدالاً، مرحلة قد تكون خطيرة في الصراع السوري. فهذه الحرب التي تُشن داخل حرب أخرى تعكس التعقيد الفعلي – بكل ما في الكلمة من معنى – الذي يكتنف صراع الثوار الأوسع نطاقاً ضد نظام الأسد؛ ويشمل ذلك مشاركة العديد من الجماعات المختلفة في الحرب، ووجود علاقات غامضة ومتغيرة بين الفاعلين، وشن معارك مربكة ذات نتائج غامضة، واختلاط القوات على الأرض. وفي الوقت ذاته، يستمر القتال بين الثوار وقوات النظام، وأحياناً يكون ذلك فعلياً على نفس الأرض بشكل متزامن. إن الصراع بين الثوار هو التطور العسكري الأكثر أهمية في الحرب منذ تدخل «حزب الله» المباشر في ربيع 2013. ولا يتضح كيف ومتى سينتهي هذا الصراع – ويبدو حالياً أن الأمر سيطول وسيكون مكلفاً وسيحقق أكبر مصالح للنظام. لكن لا يزال بوسع الولايات المتحدة التأثير على النتيجة بشكل إيجابي من خلال مساعدة العناصر المعتدلة التي تقاتل المتطرفين.

من الذي يحارب، ولماذا؟

في 3 يناير، اندلعت مواجهات طاحنة بين الجماعة الجهادية «الدولة الإسلامية في العراق والشام» تنظيم «داعش» المنتسبة لـ تنظيم «القاعدة» وتحالف ارتجالي يضم بعض الفصائل الأكثر اعتدالاً. ويشمل التحالف الأخير مقاتلين من «الجبهة الإسلامية» – منظمة مظلية ثورية تشكلت في أواخر العام الماضي – فضلاً عن جماعة «جيش المجاهدين» ومجموعة مظلية أخرى هي «جبهة ثوار سوريا». وفي واحد من العديد من التفاصيل المختلطة، قاتلت بعض القوات على الأقل من الجماعة الجهادية «جبهة النصرة» – التي صنفتها الولايات المتحدة منظمة داعمة للإرهاب – إلى جانب «الجبهة الإسلامية» أيضاً.

بالنسبة للفصائل الإسلامية الأكثر اعتدالاً وحلفائها العلمانيين، تمثل المصادمات أول محاولة جادة لكبح جماح تنظيم «الدولة الإسلامية في العراق والشام» وتجاوزاتها في الشمال، كما تمثل فرصة لإعادة الثورة إلى مسارها الأكثر اعتدالاً. بالنسبة لـ تنظيم «داعش» وأنصاره، يشكل القتال فرصة لإنزال هزيمة ساحقة بخصومهم المسلحين في المعارضة. وبالنسبة للنظام، فهي بداية يتعين استغلالها – أي فرصة لإنزال المزيد من الخسائر بقوات الثوار واستعادة المزيد من الأراضي التي خسرها.

لقد كان السبب المباشر لاندلاع القتال هو سلسلة من الإجراءات المحددة التي اتخذتها جماعة «الدولة الإسلامية في العراق والشام» والتي اعتبرتها «الجبهة الإسلامية» وحلفاؤها غير مقبولة؛ على سبيل المثال قتل تنظيم «داعش» قادة ومسؤولين من جماعات منافسة وأطلق النار على متظاهرين مناهضين له. وقد وقعت هذه الأمور على خلفية زيادة مساعي «الدولة الإسلامية في العراق والشام» لفرض قوانين إسلامية صارمة في المناطق الخاضعة لسيطرتها. ولهذا فإن القتال يتعلق كذلك بالصراع على تعريف الثورة على طول خطوط إسلامية متطرفة أو أكثر اعتدالاً: إذ يرغب تنظيم «داعش» في توسيع رؤيته الجهادية بين صفوف الثوار، بينما يأمل معارضوه في كبح جماح سلطة التنظيم وتجاوزاته.

طبيعة الاشتباكات

وقع معظم القتال عبر منطقة واسعة خاضعة لسيطرة الثوار في شمال وغرب سوريا، بما في ذلك محافظات إدلب وحلب والرقة، مع اندلاع حالات قتال محلية صغيرة في محافظات أخرى مثل حماة واللاذقية. والأمر يفتقر إلى جبهات واضحة، حيث تختلط القوات بشكل كامل على الأرض وتقع المصادمات في أماكن عديدة. وفي بعض الأماكن «مثل القلمون والحسكة»، تواصل جماعات الثوار المقاتلة التعاون في الإجراءات ضد قوات النظام حتى في ظل قتالهم لبعضهم البعض، وذلك اعتماداً على الظروف المحلية وشبكات القرابة والولاء والعلاقات الشخصية بين الوحدات والقادة.

ويبدو أن القتال نفسه يتكون في الغالب من إجراءات لوحدات صغيرة – عشرات من الرجال بدلاً من مئات – تقاتل من أجل السيطرة على المعابر الحدودية، والمدن والقرى الرئيسية، وقواعد ومراكز الوحدات، ومواقع تخزين الأسلحة. وتشمل الإجراءات المبلغ عنها حتى الآن نصب الكمائن، وهجمات على نقاط تفتيش، وقطع خطوط الاتصالات، وفرض الحصار، وشن الهجمات على المواقع والمنشآت. ويستخدم كلا الجانبين أسلحة ثقيلة تم الاستيلاء عليها من النظام، بما في ذلك الدبابات ومدافع الهاون والأسلحة المضادة للطائرات. كما استخدمت «الدولة الإسلامية في العراق والشام» الهجمات الانتحارية والسيارات المفخخة للهجوم على خصومها، بل أفادت التقارير أنها شكلت وحدات انتحارية خاصة. وفي خريطة نشرتها مواقع المعارضة الإلكترونية في 18 كانون الثاني/يناير ظهر خمسون موقعاً تقريباً لهجمات انتحارية أفادت التقارير أن تنظيم «داعش» قد نفذها ضد مدنيين ومتمردين من جماعات منافسة.

وفي بعض الحالات، كانت المصادمات قوية، وأدت إلى وقوع العديد من الضحايا. وقد أفاد «المرصد السوري لحقوق الإنسان» بأنه أثناء العمليات القتالية، قتل 426 شخصاً من تنظيم «الدولة الإسلامية في العراق والشام» و 760 آخرين من «الجبهة الإسلامية» وحلفائها. وليس هناك شك من إصابة كثيرين آخرين بجراح، وأفادت التقارير بأن كلا الجانبين قد نفذ أيضاً حكم الإعدام ببعض السجناء.

وفي غضون ذلك، ينخرط كلا الطرفين في عمليات استخباراتية لتقويض ولاء الوحدات المنافسة وجذب الدعم من السكان. وقد حقق كل فصيل بعض النجاح في هذا الصدد، مما أدى إلى وقوع انشقاقات وظهور إعلانات الدعم والتأييد وتنظيم مسيرات جماهيرية لصالح كل طرف. والأمر الذي زاد الأمور تعقيداً أن المقاتلين تفاوضوا كذلك على عمليات وقف إطلاق نار محلية في بعض المناطق، فضلاً عن تبادل الأسرى والمرور الآمن للأفراد عبر خطوط العدو.

النتائج

لم يخرج أي من الطرفين منتصراً بوضوح من القتال. وفي البداية، حققت «الجبهة الإسلامية» وحلفائها مكاسب ضخمة ضد قوات «الدولة الإسلامية في العراق والشام» المتفرقة على نطاق واسع وغير المستعدة على ما يبدو. وقد أظهر ذلك أن بإمكان إنزال الهزيمة بـ تنظيم «داعش» بفعل الإجراءات الصارمة. ومنذ ذلك الحين، تعافت «الدولة الإسلامية في العراق والشام» بعض الشيء، حيث حشدت قواتها وأعادت نشرها واستعدت لقتال طويل. وبالإضافة إلى شن حملة تفجيرات انتحارية، حققت الجماعة سيطرة كاملة على مدينة الرقة والمناطق الرئيسية الأخرى في محافظة الرقة، التي تعتبر مركز قوتها. ومع تطور القتال، بدا أن «الجبهة الإسلامية» وحلفاءها أكثر قوة في محافظة إدلب، وإلى درجة أقل في محافظة حلب، بينما تنظيم «داعش» هو الأكثر قوة في الرقة فضلاً عن أنه قادراً على الاعتماد على مزيد من الدعم من دير الزور. وتظهر الخرائط التي نشرت على مواقع المعارضة الإلكترونية وضعاً شديد الارتباك على الأرض، حيث تتغير السيطرة على المواقع المتنازع عليها كل يوم.

وبعيداً عن النتائج غير المؤكدة، كانت المصادمات باهظة التكلفة بالنسبة للمعارضة. فجميع الخسائر تقع في صفوف الثوار الذين كانت مهمتهم الأساسية في السابق هي قتال النظام – وفي حالة «الدولة الإسلامية في العراق والشام»، من الناحية الإسمية على الأقل. كما أن الثوار يُهدرون الذخيرة والأسلحة، وهي موارد لم تتاح لهم بوفرة أبداً. فكل خسارة في صفوف الثوار وكل رصاصة تُطلق في هذا الصراع الثانوي تصب بشكل مباشر في مصلحة النظام. ويفضي هذا القتال إلى تدفقات للاجئين أيضاً، ويشرد أولئك الذين هم مشردين بالفعل.

وباختصار، يمثل القتال بين الثوار تشتيتاً خطيراً للجهود، حيث يعيق العمليات ضد النظام ويقلل الضغط على مواقع النظام في مناطق مثل الرقة. وتفيد التقارير أن جماعة «الدولة الإسلامية في العراق والشام» انسحبت من بعض المواقع الدفاعية من أجل التركيز على خصومها، كما أن المصادمات المميتة سمحت لقوات النظام على ما يبدو بتحقيق مكاسب في حلب. وهناك أيضاً العديد من التقارير والإشاعات التي تفيد بأن تنظيم «داعش» وقوات النظام تتعاون بشكل صريح أو ضمني. وإذا كان الأمر كذلك، فهذا يصب هو الآخر في مصلحة النظام، سواء من الناحية العملياتية أو من حيث زرع بذور الشك بين قوات الثوار.

الدلالات والتوقعات

هناك الكثير الذي سيعتمد على نتائج القتال وسرعة تحققها. فبعد مرور ما يزيد عن ثلاثة أسابيع على اندلاع المصادمات، لا تلوح في الأفق أي نتيجة حاسمة: فـ«الدولة الإسلامية في العراق والشام» مهيمنة في بعض المناطق، بينما تهيمن «الجبهة الإسلامية» وحلفاؤها في مناطق أخرى. إن الفوز الحاسم من قبل أي من الجانبين سوف يكون له أثر كبير في تقرير المسار المستقبلي للثورة، ولكن القتال المطول وغير الحاسم – وهو الأمر الأكثر احتمالاً على ما يبدو – سوف يصب في صالح النظام على المدى الطويل ويدعم روايته للحرب. لدى دمشق كافة المحفزات لاستمرار هذا الصراع ويرجح أنها ستفعل ما بوسعها لاستمراره.

ورغم أن تحقيق أي من الطرفين لانتصار شامل أمر غير محتمل، إلا أن فوز «الجبهة الإسلامية» وحلفائها في النهاية سيكون بمثابة هبة للمعارضة الإسلامية المعتدلة والعلمانية. كما سيخفف ذلك من بعض الضغوط المفروضة على السكان المدنيين جراء العنف الذي تمارسه «الدولة الإسلامية في العراق والشام». بيد أنه حال هيمنة تنظيم «داعش»، فإن الدعم الخارجي للثورة سوف يتضاءل بصورة أكبر، وستزداد صعوبة محنة المدنيين في المناطق الخاضعة لسيطرة الثوار.

وفي مثل هذا الوضع، فإن مساعدة الثوار الأكثر اعتدالاً – الذين يُحتمل أن يكون من بينهم بعض الإسلاميين – في قتالهم ضد «الدولة الإسلامية في العراق والشام» تبدو أمراً منطقياً. ويمكن أن تؤدي تلك المساعدة إلى النتيجة التي تصب في صالح الولايات المتحدة وحلفائها وهي: فوز الثوار المعتدلين ضد المتطرفين، وربما في النهاية ضد النظام.

عن «معهد واشنطن» .. وجيفري وايت هو زميل للشؤون الدفاعية في المعهد وضابط كبير سابق لشؤون الاستخبارات الدفاعية.

هذا يوم آخر من أيام تونس

راشد الغنوشي

التحية للمجلس التأسيسي رئيساً وأعضاء الذين رغم حملات الترذيل والتدمير التي استهدفتهم من قبل الثورة المضادة فقد وهبوا البلاد دستورا عظيما يرى فيه التونسيون خير ما فيهم وما به يحلمون، وهيئة انتخابية، ووضعوا قطار تونس على سكة الديمقراطية.

التحية للشهداء والجرحى ومساجين الرأي والمهجرين وكل من رمى حجرا على الدكتاتورية.

التحية لرباعي المجتمع المدني الذي جمع الفرقاء السياسيين وأدار بينهم حوارا عصيبا طيلة أربعة أشهر أفضت بفضل الله إلى إخراج البلاد من أزمتها ووضعتها على طريق الديمقراطية الحق.

التحية لرئيس دولتنا الذي ظل باستمرار يدفع ويشجع المسار.

التحية للرئيس العريض وحكومته التي ضربت المثل الأعلى في الوطنية وإنكار الذات إذ وعدوا بوضع أنفسهم على ذمة الحوار الوطني وأوفوا بالعهد، فكانت الاستقالة والتوصل إلى رئيس وفاقي، أولى اندفاعات وصدق المسار نحو النجاح والقطع مع التشكيك في مدى جدية النهضة في مغادرة السلطة وهي المتمتعة بالكتلة البرلمانية الأكبر والأكثر تماسكا وبشارع هو الأكبر.

التحية لشعب تونس الأبي والذكي الذي أفشل كل محاولات الانقلاب على المسار الديمقراطي، وصبر على نخبته في تجاذبها واختلافها، مدركا أن ذلك نتيجة منطقية لسنوات القمع ومصادرة الحرية قبل الثورة، ليراها موحدة في مشهد عظيم، ويوم من أزهى أيام تونس، وأبهاها، حين تعانق المختلفان، وغنى الجميع بصوت واحد، وقلب واحد وعقل واحد، نشيد العزة والكرامة والوفاق.

اليوم بعد هذا الإنجاز التاريخي المشهود بالموافقة على أعظم دستور عرفه تاريخ البلاد بل هو من أعظم دساتير العالم، دستور الثورة، دستور الوفاق، دستور لا غالب ولا مغلوب بل الكل منتصر، الكل عدا قلة لن تلبث أن تكتشف نفسها في هذه الوثيقة العظيمة التي أسست للحرية مطلب الإسلام الأسمى ومشبعة به نصا ومعنى لمن كان له حظ في فقه المقاصد خصوصيتنا في المغرب العربي.

اليوم وقد سجدنا شكرًا لله أن بلغنا هذه المحطة المتقدمة في مسارنا الانتقالي بالختم الرسمي لهذه الوثيقة التاريخية وتوديع سي علي العريض وحكومته وشكرهم على هذا الإنجاز واستقبال الحكومة الجديدة، لم يبق لنا إلا المضيّ معا لاستكمال المسار وإنقاذ البلاد وتفعيل مشاريع التنمية المنطلقة وبذل الجهد في الإصلاح.

هذا زمن جديد لا يقوم على أساس البناء السابق للنظام: سلطة ومعارضة. كلنا اليوم سلطة أي في الدفاع عنها حتى تنقذ البلاد التي أرهقها حتى كاد يجهز عليها منطق سلطة ومعارضة، لنفخر بأهمية ما أنجزنا وننطلق صوب ترجمته في انتخابات جادة تنهي المؤقت وتتوج تونس أول ديمقراطية عربيّة. انتخابات واحدة لا تكفي لتأكيد تلك الشهادة: زهرة واحدة لا تصنع الربيع. «وعلى الله فتوكلوا إن كنتم مؤمنين» «المائدة/23».

وهذه مناسبة ونحن نحتفل بالوفاق، وبنجاح الحوار الوطني، لنتذكر معا تلك اللحظات الصعبة التي عشناها في مواجهة المخاطر التي كادت تعصف بثورتنا، ولنبرز بعض مقومات نجاح النموذج التونسي للتحول الديمقراطي، رغم الإحباط الذي شعر به كثير من أنصار الديمقراطية والحرية جراء الزحف الجارف للثورة المضادة، وتوحش القوى التي أيقنت في وقت من الأوقات أنها اقتربت من الإجهاز على حلم الحرية، في عالمنا العربي.

نجحنا والحمد لله، لأننا أدركنا:

1 – أن الحل في التوافق بدل المغالبة: في الديمقراطيات المستقرة يكفي حزبا ليحكم الحصول على الأغلبية المطلقة 50 + 1 ، أما في الأوضاع الانتقالية مثل التي حال دول الربيع العربي فإن ذلك غير كاف، بل المطلوب ليس فقط أغلبية واسعة تصل إلى الثلثين وتقترب من الإجماع، وإنما تنوع تلك الأغلبية وتمثيلها لأهم التيارات السياسية والفكرية.

لأن البناء لا يزال هشا طريا لا يتحمل تشكل الصراع بين حكم ومعارضة فهذا الصراع في ظل ضعف التجربة تجربة الحاكم كيف يحكم ديمقراطيا وضعف تجربة المعارض كيف يعارض ديمقراطيا، مرجح أن يفضي إلى انهيار البناء فوق رؤوس ساكنيه لا سيما مع استمرار الدولة العميقة في الكيد عودا إلى الماضي، واستغلالها للأوضاع الاجتماعية الصعبة ولقوى المعارضة وحتى لجماعات العنف السياسي وحتى العنف الإجرامي.

2 – أن أقوم السبل لمواجهة أخطار الفوضى والعنف وتحديات الدولة العميقة والتوصل إلى وفاقات هو التأسيس للحوار نهجا وسبيلا لا بديل عنه والتسلح بالصبر لمواصلة حبل الحوار وعقد العزم على رفض قطع حبله، حوارا لا يستثني طرفا من الفاعلين السياسيين.

لقد انطلق الحوار في تونس بشكل رسمي منذ 4/10 وسبقته حوارات ثنائية وأوشكت في أكثر من مرحلة على الانهيار فكان مثله مثل مباريات تدور على شفا الهاوية.

الحوار ليس مرحلة وإنما هو نهج يجب أن يصاحب بلا مفارقة قطار المرحلة الانتقالية حتى الوصول به إلى المحطة النهائية حيث ينتهي المؤقت والانتقالي ويحل محله الوضع العادي والدائم.

3 –أن الاستعداد لتقديم التنازلات من كل الأطراف بعضها لبعض، وخصوصا من قبل الأطراف أو الطرف الأقوى المفترض فيه أن يقوم بدور كبير العائلة أي الأحرص على سلامتها ووحدتها ومصالحها ورقيها وحمايتها من الأخطار، ذلك هو السبيل الأقوم لإشاعة ولو قدر يسير من مناخات الثقة بين المتحاورين الذين عادة ما تكون صراعاتهم التاريخية قد أورثتهم ركاما هائلا من العداوات والشكوك وتربص كل طرف بالآخر ورغبته الجامحة في النيل منه وتسجيل أهداف على حسابه.

لا بد من طرف يقوم بهذا الدور الأخلاقي بالاستعداد للتضحية مؤقتا بالمصالح الذاتية للحزب من أجل المصلحة العامة المصلحة الوطنية، وفي المحصلة سيؤول الأمر إلى ما يحقق مصلحة الجميع.

وفي تجربة تونس للحوار ربما كانت النهضة هي أبرز من قام بهذا الدور إذ أقدمت على التضحية بموقعها في الحكومة وهي المنتخبة والمدعومة بأكبر كتلة في البرلمان وأكبر جمهور في الشارع، وذلك استجابة لمطلب المعارضة التي قاطعت البرلمان واشترطت عودتها للمشاركة في استكمال المسار الانتقالي بما هو سن للدستور وانتخاب للهيئة الانتخابية.

كان يمكن للنهضة أن تمضي مع حلفائها ومع المستقلين إلى استكمال المسار الانتقالي ولكنه سيكون دستورا لبعض التونسيين وليس لكلهم ويتعمق الشرخ المجتمعي وينقسم البلد.

إذا كانت المعادلة واضحة أمام قيادة النهضة: الخيار بين التمسك بالحكومة وهذا أمر مستحق وبين مواصلة المسار الانتقالي ضمن وحدة وطنية، فأقدموا متوكلين على توقيع وثيقة الحوار رغم ما تضمنته من مطبات غير معقولة مثل اقتراح أن تجاز حكومة الوفاق بالأغلبية المطلقة ولكن لا تسحب منها الثقة إلا بالثلثين.

وقعنا على ذلك مثبتين أنظارنا على المقاصد الكلية لهذا الحوار انطلاقا من هذه الخارطة، وهي إنقاذ المسار الانتقالي المترنح أما الجزيئات فلنعمل على تأخير طرحها ما وسعنا حتى نتوغل في الحوار ويحقق أغراضه في الوصول إلى الوفاقات الأساسية بما يعطي للحوار ديناميكية وقوة اندفاع تجعل التفكير في النكوص والتراجع أمرا صعبا فيتم تناول تلك الجزيئات بما سيفرض على الجميع قبول البحث فيها عن وفاقات ترضي الجميع.

وقد وجدنا والحمد لله استعداد أغلب الأطراف لعدم الوقوف أمام هذه المعضلة والبحث فيها عن حل وفاقي.

وكان لتدخل بعض رجال القانون مثل الأستاذ عياض بن عاشور، دور في التشجيع على التوصل إلى اتفاق أرضى الجميع وطمأن قطاعا من النهضويين المتوجسين من تقديم المزيد من التنازلات، وبعض الرافضين أصلا للحوار وخريطته وعملوا جهدهم على إفشاله.

4 – أن للمجتمع المدني دورا في تخفيف الاحتقان وتقريب الشقة بين السياسيين: فمن خصوصيات النموذج التونسي للتحول الديمقراطي الدور الذي نهض به المجتمع المدني سواء في الثورة أو في مرحلة التحول الديمقراطي الجارية، وذلك على صعيد تيسير الحوار بين الأطراف السياسية المتنازعة.

فبدل الدور الذي قام به الجيش المصري إزاء ما حصل من حالة استقطاب حادة بين الإسلاميين الحاكمين والمعارضة، فتدخل منحازا لطرف مستخدما ما بيده من وسائل القوة زاجا البلاد في المجهول اكتفى الجيش التونسي بحماية الحدود والمشاركة مع قوات الأمن في حماية مؤسسات الدولة، تاركا مهمة فض النزاعات السياسية للمجتمع، فتولى أربعة من أهم منظماته وضع خارطة طريق للخروج بالبلاد من الأزمة.

ورغم أن إدارة الحوار بين 22 حزبا لم يكن يسيرا وتوقف أكثر من مرة وأحاطت بمآلاته الظنون إلا أنه لا يلبث أن يستأنف، لقد كان يشبه الصراع حول الهاوية، لكنه لم يتردد فيها بسبب إصرار رعاة الحوار على مواصلته.

5 – أن الجميع رابحون: لا يمكن أن ينجح حوار في مناخات مدلهمة بالشكوك وانعدام الثقة بين الأطراف المتنازعة واعتماد خطاب سياسي وإعلامي يشيطن الآخر ويحرض عليه ويسعى جاهدا لإقصائه وتدميره، لا يمكن لحوار في مثل هذه المناخات أن يفضي إلى وفاقات مشتركة وقادرة على الصمود ما لم يشعر الجميع بوجود الأزمة وخطرها على الجميع وعلى الكيان الوطني.

فالتوافقات المتوصل إليها أصيلة وغير مغشوشة بمعنى أن فيها ربحا للجميع وأن الطرف الأقوى هو من قدم تنازلات أكبر. بما يجعل المعادلة لا تتقوم بطرف رابح وآخر خاسر وإنما الجميع رابحون وعلى الأقل ماء وجوههم محفوظ.

وأحسب أن هذا ما حصل في مسار الحوار الوطني التونسي، فلقد كان الوطن هو الرابح الأكبر بما حقق من نجاح في إقامة قطار التحول الديمقراطي المرمي على جانب السكة منذ اغتيال البراهمي وما تبعته من أعمال إرهابية إجرامية وتوقف التأسيسي عن مواصلة مهامه ومحاصرته باعتصام الرحيل.

لقد نجح الحوار الوطني في إقامة القطار مجددا على السكة ليستأنف سيره على كل المسارات إذ قام بعملية تداول للسلطة غير معهود في بلد آخر أحل محل سلطة منتخبة حكومة محايدة وأفرز هيئة انتخابية مستقلة وأتم سن الدستور بما فتح الطريق واسعا وواضحا أمام الانتخابات.

واضح أن الحوار هدأ البلد وأوقد مجددا شعلة الأمل في النموذج التونسي. وهي أرباح للجميع.

إلى ذلك ربح الحاكمون مكانة أخلاقية عالية، إذ ظهروا في مشهد أخلاقي مشرف، مشهد من يضحي بمصلحته الخاصة دون أن يتشبث بالحكم باعتباره منتخبا وذلك من أجل المصلحة العامة مصلحة نجاح التحول الديمقراطي وخلافا لما يحصل للأحزاب المغادرة للسلطة من مشاعر الخيبة والهزيمة فقد سادت مشاعر الفرح والارتياح داخل البلاد بكل فئاتها وهو ما كشفت عنه استطلاعات الرأي، ومن جهة أخرى ربحت أحزاب المعارضة إذ تخلصت من دون انتخابات من غرمائها الحاكمين.

وأخيرا هل نستطيع أن نقول باطمئنان إن تونس قد أقلعت صوب الديمقراطية وإنها قد اجتازت مرحلة الخطر، خطر الردة والانتكاس؟ ذلك ما تشير إليه الوقائع، حتى أن لم ييأس الإرهاب من محاولة إرباك المسيرة وعمل على تسديد ضربات موجعة ولكنها يائسة بدل أن يؤول إلى الرشد، لأنه لن ينجح في لي عنق تاريخ قد توجه.

عن «الجزيرة نت»

الموت العربي

لمياء السويلم

أكثر ما يجرح الإنسانية أن تتفاوت قيمة حياة الإنسان بناء على لونه أو عرقه أو جنسيته، وفي العالم العربي يشعر الكثير من الناس أن حياتهم أرخص من حياة الأوروبي أو الأمريكي، فانفجار باص بعشرة سياح في مصر مثلا، يثير من الحزن والغضب العالمي أكثر مما يثيره اصطدام قطارين وسقوط مئات القتلى من المواطنين المصريين.

تبدو الصورة وكأن العالم يهتم للسياح العشرة، لأنهم مواطنون من دول أوروبية، ولا يكترث تماما بالقتلى الآخرين فقط، لأنهم ليسوا من حملة الجواز الأمريكي مثلا، هذه حقيقة لا يمكن تجاهلها، تماما كما لا يمكن تفسيرها بكل هذه البساطة من أن العامل الفارق في قيمة الحياة هو الجنسية الأمريكية والعرق الأوروبي فقط، ذلك لأن العالم الذي يهتز لموت السياح هو عالمهم، العالم الأوروبي والأمريكي، سياسيا وإعلاميا هو عالمهم، والسؤال الأخلاقي هنا لن يكون لماذا يبكي الأمريكيون على وفاة مواطنيهم من دون أن يعنيهم كثيرا مقتل الآخرين، بل لماذا لا يبكي الآخرون وينتفضون لموتاهم كما يفعلون هم، لماذا يبدو موت الإنسان في المجتمع العربي قضاء وقدرا لا يختلف فيه، ولماذا تبدو حياة الإنسان في مجتمعاتنا أسهل ورقة يمكن التضحية بها لأجل مبادئ وقناعات أو لأجل صراع على السلطة. إن الفارق لا يتوقف فقط على الازدواجية لدى بعض الغربيين في شعورهم الإنساني، وتعاطفهم مع مواطنيهم أكثر من الآخرين، بل الفارق الحقيقي يكمن في ازدواجية الثقافة العربية التي لا تنفك عن تقديم حياة الناس كقرابين للشعارات السياسية الدينية، ثم تغضب من استرخاص حياة الإنسان العربي مقارنة بحياة الغربيين.

المواطن الأمريكي الذي يشكل جوازه قيمة خطيرة عند القتل، ليس هو المسؤول عن الخطابات العربية التي تدبج للموت كل يوم وعبر كل القنوات الحكومية والمعارضة وداخل كثير من الفضاءات العامة والخاصة وفي كل المناسبات السعيدة والحزينة.

ديباجة الموت هي النتيجة والثمرة التي يقطفها الإنسان العربي من ثقافة الفداء بـ«الروح والدم» وثقافة توصّف التضحية لأجل المبادئ والقيم والقناعات، هي ذاتها ديباجة الموت الذي يغسل العار بجرائم الشرف وهو الذي ينتصر للآخرة من دنس الدنيا.

العالم الغربي الذي يبدو للمجتمع العربي عالما لا يأبه به، ليس جمعية خيرية تملأها النوايا الحسنة، بل هو دول محكومة بسياسات ومصالح ونفوذ وقوى واقتصاديات تعنى أولا وأخيرا بمواطنيها، وليس من أولوياتها أن تعيد للإنسان العربي قيمة الحياة، ولا من شأنها أن تراجع الثقافة العربية التي تمجّد الموت كتذكرة لدخول الفردوس.

يحق للإنسان العربي أن يسأل عن قيمة حياته في ثقافته هو.

أن يسائل أصحاب الشعارات الرنانة التي تقرع مسامعه لماذا يجب عليه هو أن يضحي بحياته لتنتصر جماعة ما؟

ولماذا يجب أن يموت الإنسان لتعيش ما يصفه بالأمة؟ الأسئلة التي يجب أن يجري طرحها لكي تبحث في ثقافة المجتمعات العربية وفي أنظمة حكمها السياسية. يجب البحث في مدى اعتراف السياسي بأن حياة المواطن هي القيمة التي تهتز لأجلها الدولة، وفي مدى تسليمه بهذا الحق. السؤال يتوجه إلى الملايين من المنظرين في قيمة الأرض كغاية لا كشرط لوجود الإنسان. والسؤال يذهب في أفق الخطابات الحقوقية التي تشعل وهج الحقوق السياسية والديمقراطية ولا تتكلف بيانا واحد في حق الحياة، فتقفز حياة الفرد لأجل حياة الأمة، تماما كما تقفز مخاطر التقدم العلمي والتقني حياة النوع. الإنسان العربي الذي يشعر أن حياته رخيصة ليس له أن يلوم العالم الذي لا ينتمي إليه، بل له أن يسائل عالمه هو. المجتمع الذي يعيش فيه، ثقافته العربية التي لا تعطي لحياته ثمنا يعادل ثمن حياة الأمريكي أو الأوروبي.

الثقافة العربية التي تحمل في ضميرها معاني الفداء بالروح والدم لم تنجح في الإعلاء من قيمة الأرض والمكان، بل ضاعفت من إرخاص حياة الإنسان، والخطابات العربية السياسية والدينية التي تلعن أشكال الاستبداد لا تتراجع عن التدبيج للموت في سبيل الشعارات والوعود المؤجلة.

لقد رخص الموت العربي إلى حد أصبح يأخذ فيه تذكرته من مفسّري الأحلام، الثقافة التي حرمت الانتحار الشخصي، هي ذاتها التي حلت عمليات الانتحار باسم «الفداء». هي الثقافة التي تقول للإنسان العربي أنت لا تملك حق إنهاء حياتك بقرار شخصي، لكنك يمكن أن تنهيها برسالة مشفرة أو مباشرة من قائدك أو مبشرك الروحي.

هذا الازدواج عن فكرة الموت يضرب في ضمير المجتمعات العربية، فالحياة لن تجد قيمتها في ثقافة تعلي من شأن كل شيء إلا من شأن الإنسان، وتغضب لكل رمز وشفرة وشعار، ولا تأبه للتعزير القضائي والاعتداء المجاني على أرواح النساء في بيوتهم المحصنة بالثقافة العربية ذاتها.

عن «الشرق الأوسط» اللندنية